



جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم التمويل والمصارف

أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية قطاع شركات التأمين الأردنية

## Impact of Macroeconomic Variables on the Profitability of the Jordanian Insurance Companies Sector

إعداد

حسين علاء اسماعيل الدوري

الرقم الجامعي

١٧٢٠٥٠٣٠٢٣

إشراف الدكتور

غازي عبدالمجيد الرقيبات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل والمصارف

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٩

## التفويض

أنا الطالب: حسين علاء اسماعيل الدوري، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع :

التاريخ :

## الإقرار والالتزام

أنا الطالب: حسين علاء اسماعيل الدوري

الرقم الجامعي : ١٧٢٠٥٠٣٠٢٣

التخصص: تمويل ومصارف

الكلية : كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

### أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية قطاع شركات التأمين الأردنية

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية.

كما إنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستثلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمّل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت إلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: ..... التاريخ: / / ٢٠١٩

جامعة آل البيت  
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية  
قسم التمويل والمصارف

قرار لجنة المناقشة

أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية قطاع شركات التأمين الأردنية

إعداد الطالب

حسين علاء اسماعيل الدوري

1720503023

إشراف الدكتور

غازي عبدالمجيد الرقيبات

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة	
	مشرفاً رئيساً	د. غازي عبدالمجيد الرقيبات
	عضواً داخلياً	د. أحمد سالم الخزعلي
	عضواً داخلياً	د. محمود علي جرادات
	عضواً جارجياً	أ.د. هناء الحنيطي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم

الإدارية تخصص التمويل والمصارف جامعة آل البيت

ونوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ / / 2019

## الإهداء

إلى القلب النابض، إلى رمز الحنان والحب والتضحية، إلى من كانت دعواتها الصادقة سر نجاحي ..

أمي الحبيبة

إلى من رباني على حب العلم صغيراً، وحقق الله حلمه وأنا كبيراً

والذي

إلى زوجتي الغالية التي صبرت على سفري وبعدي

إلى أبنائي وافلاذ أكبادي سدن وهور

إلى سندي في الحياة أخواتي الغاليات

إلى من أنجبتهم لي الأيام والليالي، بسمه الحياة ورونقها، رفاق الدرب

أصدقائي

الباحث

حسين علاء اسماعيل الدوري

## الشكر والتقدير

إن الحمد لله نحمده سبحانه وتعالى حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه فقد سدد الخطى وشرح الصدر ويسر الأمر فله الحمد كله وإليه يعود الفضل كله..

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وإنارة المهتدين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.. وأعتزافاً بذوي الفضل علي أقدم شكري وتقديري لكل من مد لي يد العون والمساعدة في سبيل إتمام هذا الإنجاز العلمي المتواضع..

أهدي هذا إلى بلدي الثاني المملكة الأردنية الهاشمية ملكاً وشعباً وأرضاً..  
الدكتور غازي عبدالمجيد الرقيبات لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة والذي لم يدخر جهداً في التوجيه والمساعدة ولكل ما أبداه من ملاحظات وإرشادات قيمة كان لها الأثر الأكبر في إنجاز هذه الرسالة..

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لأعضاء هيئة المناقشة أ.د. هناء الحنيطي، د. أحمد سالم الخزعلي، د. محمود علي جرادات.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان جامعة آل البيت عامة ولجميع أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية خاصة وأخص منهم الأساتذة في قسم التمويل والمصارف..  
كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لجميع أعضاء لجنة المناقشة لما قدمه لي من نصح وإرشاد..

## الباحث

حسين علاء اسماعيل الدوري

## فهرس المحتويات

ب.....	التفويض
ج.....	الإقرار والالتزام
ه.....	الإهداء
و.....	الشكر والتقدير
ز.....	فهرس المحتويات
ي.....	قائمة الجداول
ك.....	قائمة الأشكال
ل.....	قائمة الملاحق
م.....	الملخص باللغة العربية
١.....	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة
١.....	المقدمة
٢.....	أهداف الدراسة
٣.....	فرضيات الدراسة
٣.....	أهمية الدراسة
٤.....	مخطط الدراسة
٥.....	التعريفات الإجرائية

٦	الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة
٦	المبحث الأول: الاقتصاد الكلي
١٥	المبحث الثاني: الربحية
٢١	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
٢٥	الفصل الثالث : منهجية الدراسة
٢٥	المقدمة
٢٥	أسلوب الدراسة
٢٥	منهج الدراسة
٢٥	مجتمع الدراسة
٢٦	عينة الدراسة
٢٦	الأساليب الإحصائية
٢٨	نماذج الدراسة
٢٩	مصادر جمع البيانات
٣٠	الفصل الرابع : تحليل البيانات واختبار الفرضيات
٣٠	المقدمة
٣٠	اختبار سكون السلاسل الزمنية
٣١	اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
٣٢	الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة



٣٦..... الفصل الخامس: ملخص النتائج والتوصيات

٣٦..... ملخص النتائج

٣٦..... التوصيات

٣٧..... قائمة المراجع

٤٣..... الملاحق

٤٧..... Abstract

## قائمة الجداول

الصفحة	قائمة الجداول
٤١	الجدول (١) نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية
٤٢	الجدول (٢) نتائج اختبار سكون البواقي
٤٣	جدول (٣) نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة
٤٦	الجدول (٤) نتائج اختبار Husman
٤٧	الجدول (٥) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

## قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
٦	الشكل (1) مخطط الدراسة

## قائمة الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
٥٨	التحليل الاحصائي	١

# أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية قطاع شركات التأمين الأردنية

إعداد: حسين علاء اسماعيل الدوري  
إشراف الدكتور: غازي عبدالمجيد رقيبات

## الملخص باللغة العربية

هدفت الدراسة لقياس أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية قطاع شركات التأمين الأردني، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث اشتمل مجتمع الدراسة على كافة شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان وتبلغ (٢١) شركة خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بينما عينة الدراسة تتمثل في شركات التأمين الأردنية ويبلغ عددها (١٩) شركة، حيث تم استثناء (٣) شركات عدم استكمال البيانات خلال فترة الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام برنامج (EViews) لاستخراج النتائج الدراسة، حيث أظهرت الدراسة العديد من النتائج منها: عدم وجود أثر إيجابي لنسبة التضخم على ربحية شركات التأمين الأردنية (العائد على الاصول)، ووجود أثر إيجابي لمعدل الناتج المحلي الإجمالي على ربحية شركات التأمين الأردنية (العائد على الاصول)، ووجود أثر إيجابي لنسبة البطالة على ربحية شركات التأمين الأردنية (العائد على الاصول)، اما بالنسبة للمتغير التابع الثاني العائد على حقوق الملكية (ROE) فقد أظهرت النتائج عدم صلاحية النموذج لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، لذلك تم استثناء معدل العائد على حقوق الملكية.

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: ضرورة اهتمام شركات التأمين الأردنية بمتغيرات الاقتصاد الكلي والأخذ بعين الاعتبار العلاقة الموجودة بين نسبة الربح و متغيرات الاقتصاد الكلي.

**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد الكلي، الربحية، شركات التأمين.

# الفصل الأول

## الإطار العام للدراسة

### المقدمة:

يختلف الاقتصاد الكلي عن الاقتصاد الجزئي لأنه يركز على العوامل الصغيرة التي تؤثر على الخيارات التي يتخذها الأفراد والشركات. العوامل المدروسة في الاقتصاد الجزئي والكلي تؤثر عادة على بعضها البعض. على سبيل المثال ، تؤثر البطالة في الاقتصاد ككل على تزويد العمال الذين يمكن توظيفهم من قبل الشركة. الاقتصاد الكلي بمعناه الأساسي هو فرع للاقتصاد يتعامل مع الهيكل التنظيمي والأداء والسلوك واتخاذ القرارات ككل أو الاقتصاد ككل بدلاً من الأسواق الفردية.

يعتبر قطاع التأمين من أهم المرتكزات الأساسية التي تركز عليها كافة القطاعات الأخرى باعتبار التأمين يشكل الدرع الواقي والوسيلة الفعالة لحماية الممتلكات ضد الأخطار وتوفير الاستقرار والامان وهو بذلك يمثل إضافة لقوة ومتانة الاقتصاد الوطني، فالكل رابح معه وخاسر بدونه.

تعتبر الربحية إحدى أهم المواضيع التي ركزت عليها النظريات والأدبيات المالية باعتبارها مقياساً يستخدم من قبل المالكين والمستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين للحكم على نجاح الإدارة وكفاءتها في استخدام الموارد المتاحة وقدرتها على تعظيم ثروة ملاكها لتحقيق معدلات أداء مرتفعة وبما يضمن بقاءها واستمراريتها.

أن مؤشرات الاقتصاد الكلي من أهم العوامل التي تؤخذ بالاعتبار عند دراسة ربحية الشركات في القطاع المالي وخاصة قطاع التأمين؛ إذ أن مؤشرات الاقتصاد الكلي يعد مؤشراً على استقرار الاقتصاد في الدولة ولذلك يؤثر إيجاباً في ربحية المؤسسات المالية، حيث أن مؤشرات الاقتصاد الكلي تعطي انعكاس للوضع الاقتصادي في الدولة، لذا فإن تزايد من كفاءة الشركات المالية بعكس الظروف الاقتصادية السيئة والأزمات التي تقلل الإيرادات، ومن هنا جاءت هذه النتيجة للتعرف على أثر المتغيرات الاقتصادية الكلي على ربحية قطاع شركات التأمين الأردنية.

### مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يعتبر هدف الربحية بالنسبة للشركات بصفة عامة، وبالنسبة لشركات التأمين بصفة خاصة، من أكثر الأهداف أهمية، وربما تكون هذه الأهمية قد تزايدت خلال السنوات الأخيرة، نظراً لتزايد وتنوع رغبات عملاء الشركات، وما يستتبع ذلك من ضرورة توفير قدر ملائم من جهود الخدمة، والتي تتطلب توجيه جزء من الأرباح المحتجزة لهذا الغرض.

ويعتمد الدور الذي تقوم به شركات التأمين في الدرجة الأولى على كفاءة أداء هذه الشركات بمعنى قدرة الشركة على تحقيق الأرباح، وهو هدف لا تسعى الشركات وحدها لتحقيقه، بل هدف أي منشأة أخرى، كما أن تحقيق هذا الهدف يساعد الشركات على القيام بوظائفها المختلفة، وقد أدت التقلبات السياسية والاقتصادية التي تعرض لها العالم في السنوات الأخيرة، إلى تراجع وعدم استقرار في الوضع الاقتصادي السائد في الدول كافة وخاصة الدول النامية، حيث كان للعوامل الاقتصادية كالتضخم والبطالة دور في انخفاض مستوى الربحية لمعظم الشركات والمؤسسات المالية في معظم الدول العالم وخاصة النامية منها، ومن خلال ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

**السؤال الرئيسي:** ما اثر متغيرات الاقتصاد الكلي (نسبة التضخم، نسبة البطالة، الناتج المحلي الإجمالي) على ربحية قطاع شركات التأمين الأردني؟ ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية هي:

- ما أثر نسبة التضخم على ربحية قطاع شركات التأمين الأردني؟
- ما أثر نسبة البطالة على ربحية قطاع شركات التأمين الأردني؟
- ما أثر الناتج المحلي الإجمالي على ربحية قطاع شركات التأمين الأردني؟

#### أهداف الدراسة:

تعتبر المتغيرات الخاصة بالاقتصاد الكلي ذو تأثير قوي على اقتصاد الدولة بشكل عام، كما أن التأمين يختلف عن السلع والخدمات الأخرى، بالإضافة إلى وجود اختلاف ما بين طبيعة عمل شركات التأمين والشركات المالية الأخرى، وفي هذه الدراسة سوف يتم التركيز على عدة أهداف هي:

**الهدف الرئيسي:** معرفة أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية قطاع شركات التأمين الأردني. ويتفرع من هذا الهدف عدة أهداف فرعية هي:

١. معرفة أثر نسبة التضخم على ربحية قطاع شركات التأمين الأردني.
٢. توضيح أثر نسبة البطالة على ربحية قطاع شركات التأمين الأردني.
٣. بيان أثر معدل الناتج المحلي الإجمالي على ربحية قطاع شركات التأمين الأردني.

## فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها تم صياغة الفرضيات الآتية:

**الفرضية الرئيسية الاولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) لمتغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية شركات التأمين الأردنية(العائد على الاصول).

ويتفرع من هذا الهدف عدة أهداف فرعية هي:

**الفرضية الفرعية الاولى (H01):** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لنسبة التضخم على ربحية شركات التأمين الأردنية(العائد على الاصول).

**الفرضية الفرعية الثانية (H02):** لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) معدل الناتج المحلي الإجمالي على ربحية شركات التأمين الأردنية(العائد على الاصول).

**الفرضية الفرعية الثالثة (H03):** لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لنسبة البطالة على ربحية شركات التأمين الأردنية(العائد على الاصول).

**الفرضية الرئيسية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمتغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية شركات التأمين الأردنية(العائد على حقوق الملكية).

ويتفرع من هذا الهدف عدة أهداف فرعية هي:

**الفرضية الفرعية الاولى (H01):** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لنسبة التضخم على ربحية شركات التأمين الأردنية(العائد على حقوق الملكية).

**الفرضية الفرعية الثانية (H02):** لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للناتج المحلي الإجمالي على ربحية شركات التأمين الأردنية(العائد على حقوق الملكية).

## أهمية الدراسة:

### الأهمية العملية

لذلك تعتبر هذه الدراسة مهمة لكل من:

- شركات التأمين الأردني: تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية لشركات التأمين على وجه التحديد من خلال معرفة مستوى تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على الأداء المالي في شركات التأمين، وتوضيح الأسس والعوامل المؤثرة على الأداء المالي في تلك الشركات، بالإضافة لتقديم العديد من المقترحات التي تساعد على تقدم الشركات نحو الافضل.
- الاقتصاد الأردني: سوف تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية للاقتصاد الأردني، من حيث توضيح لأهم عناصر الاقتصاد الكلي ومدى تأثيرها على شركات التأمين الموجودة في الأردن.

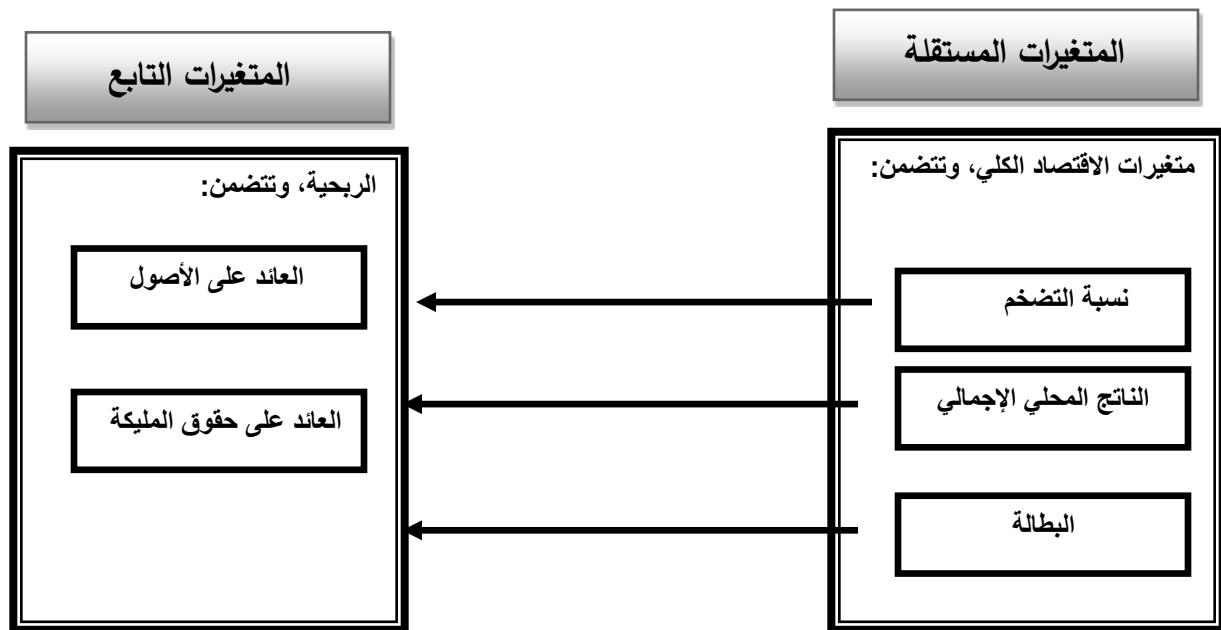


## الأهمية النظرية:

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال تركيزها على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم والبطالة والناتج المحلي الإجمالي، وهم ما يعتبروا من العوامل الأساسية في تقدم اقتصاد البلد نحو الأفضل بشكل يتناسب مع وضعها الطبيعي ووضع أفرادها.

## مخطط الدراسة:

قام الباحث بتصميم مخطط يظهر من خلاله أهم المتغيرات التي تناولتها في هذه الدراسة، والتي تتمثل وكما هو موضح في الشكل (1-1) المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.



## الشكل رقم (1)

## مخطط الدراسة

النموذج القياسي للدراسة الذي اعتمد في دراسة (Perf=  $\alpha + B_1NF + B_2GDP + B_3UNMP + e$ )

حيث أن:

Perf = (Profitability) يعبر عن ربحية الشركة، وسوف يتم قياسه من خلال معدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

NF = (Inflation) نسبة التضخم.

GDP = (Gross domestic product) الناتج المحلي الإجمالي

UNEMP = (Unemployment rate) نسبة البطالة

## التعريفات الإجرائية:

**نسبة التضخم:** يقصد بالتضخم للارتفاع المستمر لأسعار السلع والخدمات، والتدهور المستمر له في القوة الشرائية للعملة في الاقتصاد موضوع التحليل (البخاري، ٢٠١٠).

ويقاس التضخم من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{مؤشر أسعار المستهلك للسنة الحالية} - \text{مؤشر أسعار المستهلك للسنة السابقة}}{\text{مؤشر أسعار المستهلك للسنة السابقة}}$$

**الناتج المحلي الاجمالي:** القيمة السوقية (بالأسعار الجارية) لكل السلع والخدمات المنتجة خلال مدة زمنية (سنة غالباً) داخل الحدود السياسية للبلد، ويتوصل إلى هذه القيمة بضرب الكميات المنتجة من السلع المختلفة في أسعارها (السبهاني، ٢٠١٦)

**الناتج المحلي الاجمالي =** الاستهلاك الشخصي + الاستثمار + مجموع الانفاق الحكومي + الفرق بين الصادرات والواردات

**نسبة البطالة:** النسبة المئوية لعدد الأفراد العاطلين عن العمل بشرط أن يكون لديهم الرغبة في العمل من إجمالي "السكان النشطين" وتختلف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) وحسب الجنس والسن وأنواع التعليم والمستوى الدراسي (البخاري، ٢٠١٠)، ويمكن قياس نسبة البطالة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{العامة القوة عدد}} * 100\%$$

الربحية: يعبر عن مدى قدرة المديرين على تحقيق أهداف الشركة، وذلك من خلال ارتفاع نمو المعدل السنوي للمبيعات وتحقيق النسب المالية الخاصة بالأداء مثل معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية (كروش، ٢٠١٦)، وفي هذه الدراسة سوف يتم قياس الربحية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{إجمالي الأصول}$$
$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{إجمالي حقوق الملكية}$$

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

يتضمن هذا الفصل عرض للإطار النظري للدراسة الحالية والتي هدفت للتعرف على أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية قطاع شركات التأمين الاردني، حيث سيتم في الجزء الأول من هذا الفصل عرض للمفاهيم الخاصة بالمتغيرات الاقتصاد الكلي والربحية بينما يتضمن الجزء الثاني عرضاً لأهم الدراسات السابقة ذات العلاقة وذلك على النحو الآتي:

#### الإطار النظري:

##### المبحث الأول: الاقتصاد الكلي

تم تقديم مصطلح الاقتصاد الكلي لأول مرة في عام ١٩٣٣ من قبل الاقتصادي النرويجي Rogn Fresh، حيث أشار إلى أن الاقتصاد الكلي مجموعة من الحلول النظرية التي تتناول اقتصاد كتلة واحدة. تتناول النظرية العديد من المواضيع، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة ومؤشرات الأسعار، من أجل فهم وتطوير الاقتصاد المحلي والعالمي يستخدمها الاقتصاديون مجموعة من الأدوات التي في هذا المجال هي الدخل القومي للدولة والناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك المحلي ومعدلات البطالة والمدخرات والاستثمار والتضخم، ويربط الاقتصاد الكلي عددًا غير محدود من السياسات والموارد والتقنيات التي تحدث من خلالها التنمية الاقتصادية بدون وجود إدارة الاقتصاد الكلي المناسبة، لا يمكن الحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية (سوفية، ٢٠١٧).

يتعامل الاقتصاد الكلي مع أداء النظام الاقتصادي ككل، إنه لا يركز على صناعة معينة ولكن على الصناعة ككل. يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة مجموعة متنوعة من الظواهر الاقتصادية مثل التضخم ومستويات الأسعار ومعدل النمو والدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي والتغيرات في ظروف سوق العمل وآثار الصادرات والواردات، وهو يركز على الاتجاهات في الاقتصاد وكيف يتحرك الاقتصاد ككل (Chandrashekar, 2018).

الاقتصاد الكلي هو فرع من الاقتصاد الذي يدرس السلوك العام للاقتصاد، تتم دراسة مجموعة واسعة من الظواهر الاقتصادية، مثل التضخم ومستويات الأسعار ومعدل النمو والدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي وتغيرات البطالة، حول الاتجاهات في الاقتصاد وكيف يجري الاقتصاد (خالص، ٢٠١٥).

## متغيرات الاقتصاد الكلي:

تدرس مؤشرات الاقتصاد الكلي مؤشرات مثل مؤشر معدل البطالة ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الأسعار (التضخم) ، ثم تقوم بتحليل كيفية الترابط بين قطاعات الاقتصاد المختلفة لفهم كيفية عمل الوظائف الاقتصادية، يقوم نموذج الاقتصاد الكلي أيضاً بتطوير نماذج لتوضيح العلاقات بين العوامل المختلفة مثل الاستهلاك والتضخم والادخار والاستثمار والتجارة الدولية التمويل والدخل القومي والإنتاج. على العكس من ذلك ، يحلل الاقتصاد الجزئي الطريقة التي يتصرف بها الوكلاء والمستهلكون والشركات ويفحص كيف يؤثر سلوكهم على الكميات والأسعار في أسواق محددة، مثل كيفية استخدام نماذج الاقتصاد الكلي بواسطة الكيانات الحكومية للمساعدة في بناء وتقييم السياسة الاقتصادية(Chandrashekar,2018)، وفيما يلي عرض لمتغيرات الاقتصاد الكلي:

### عرض النقود:

يعتبر عرض النقد- وفقاً لفريدمان- المتغير الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي النقدي، حيث يتطلب ذلك زيادة عرض النقد بنسبة ثابتة ومستقرة تتفق مع معدل النمو الاقتصادي، وهنا يأتي دور السلطات النقدية -حسب فريدمان- في مهمة الرقابة على كمية النقود، والعمل على نموها بمعدل مستقر يتفق مع معدل النمو الاقتصادي، ويرى فريدمان بأن عرض النقود هو الأهم، وليس الطلب عليها -كما يرى كينز- (الغالبى، ٢٠١١).

يرى النقديون بأن كمية النقود هي المحدد الرئيسي لمستوى الأسعار (متشابهين في ذلك مع النظرية الكمية التقليدية)، ولكنهم يرون كذلك بأنها تحدد النشاط الاقتصادي في المدى القصير، وكالنظرية النقدية التقليدية، يفترض النقديون بأن سرعة دوران النقد "V" مستقرة يمكن التنبؤ بها، وبذلك فإن التغير في عرض النقد سوق يؤثر على الإنفاق الكلي، والذي بدوره يؤدي الى تغيير الناتج الإجمالي والتشغيل(الخلايلة وشوابكة، ٢٠١٣).

إن ما تم ذكره عن أثر عرض النقد يتم وفقاً لآلية معينة، فلو تمت زيادة عرض النقد من قبل السلطات النقدية - باعتبار عدم مرونة عرض النقد لسعر الفائدة- فإن الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات سوف تزيد فوق المستوى المرغوب من جانبهم، فيحاولون بذلك إعادة التوازن في ثروتهم، وذلك عن طريق زيادة الإنفاق على السلع والخدمات والأصول المالية، وهذا سيؤدي إلى زيادة مباشرة في الطلب الكلي الذي ينتج عنه زيادة في الإنتاج والتشغيل، وهذا يحدث في المدى القصير، (الزومان وآخرون، ٢٠١٦).

أما في المدى الطويل، فيعتقد النقديون أن الاقتصاد بحالة التوظيف الكامل، ولذلك فإن التغيير في عرض النقد ليس له أثر على مستوى التوازن الخاص بالنتائج، إذ إن التغيير في عرض النقد يؤدي إحداث أثر مباشر وبدون وسيط على مستوى الأسعار، حيث إن زيادة عرض النقد تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مباشرة، ولكن مع افتراض ثبات العرض الكلي في المدى الطويل، فإن الزيادة في عرض النقد تنعكس على الأسعار فقط (Johansen, 1995).

والسياسة النقدية - وفقاً لفريدمان- تكون فاعلة إذا تمت بتلقائية، وإذا تك حصر دور البنك المركزي في مراقبة نمو الكتلة النقدية وفقاً لمستوى الإنتاج فقط، وهذا يتحقق بأمرين هما (العيسى، قطب، ٢٠٠٦):

١. استقرار مستوى الأسعار المحلية: حتى يمكن تحقيق تلقائية السياسة النقدية لا بد من الاعتراف بالعلاقة المتبادلة بين كمية النقود ومستوى الأسعار.

٢. ثبات معدل نمو عرض النقد: حيث يعتقد النقديون بأن السياسة النقدية المثلى هي التي تعمل على ضبط نعدل التغيير في كمية النقود بنسبة ثابتة ومستقرة تبعاً لنمو معدل الناتج الحقيقي، وهذه السياسة - حسب فريدمان- تحقق استقراراً نقدياً، وتكون بمثابة علاج لمشكلة التضخم الناتجة عن نمو كمية النقود بسرعة أكبر من الناتج.

### سعر الصرف:

النقود هي كل شيء قابل للتداول ويلقى قبولاً عاماً وتستخدم كوسيط للتبادل، حيث أن التعريف السابق للنقود يكون سارياً في إطار تعامل الدولة الواحدة التي تستخدم عملة واحدة، ولكن عند تعامل هذه الدولة مع شركاء تجاريين فإن التعريف السابق سوف يتغير وذلك بسبب قيام تلك الدولة بتغيير عملتها مع عملات شركائها التجاريين، وتظهر مشكلة حساب القيمة التبادلية لعملة الدولة، ومن ثم مشكلة النقود التي سيحسب على أساسها والنقود التي يدفع بها ، إن قيام التجارة بين الدول باستخدام عملتها الوطنية يترتب عليه عامل اقتصادي جديد هو سعر الصرف (الغالبي، ٢٠١١).

### الناتج المحلي الإجمالي:

يعطى الناتج المحلي الإجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية محددة داخل حدود البلد سواء كانت الموارد المستخدمة في الإنتاج مملوكة من قبل المواطنين أو الأجانب، لذا يطلق عليه اسم الناتج الجغرافي أي أنه ينتج داخل الحدود الجغرافية للبلد (Chandrashekar, 2018).

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) = الناتج القومي الإجمالي GNP ناقصاً صافي دخل عناصر الإنتاج من الخارجي (NFI) حيث:

صافي دخل عناصر الإنتاج من الخارج (NFI) = دخل العناصر من الخارج للأردنيين - دخل العناصر إلى الخارج للأجانب.

فإذا كان صافي دخل عناصر الإنتاج (موجباً) فإن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يكون أصغر من الناتج القومي الإجمالي (GNP) أما إذا كان صافي دخل عناصر الإنتاج (سالِباً) أي دخل الشركات الأردنية في الخارج أصغر من دخل الشركات الأجنبية في الأردن فإن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يكون أكبر من الناتج القومي الإجمالي (GNP).

أن الإمكانيات الإنتاجية لأي بلد لا تتمثل بالقيمة الإجمالي للسلع والخدمات المنتجة فحسب بل تشمل أيضاً النوعيات والكميات المختلفة منها التي يمكن إنتاجها باستخدام نفس الكمية المتوفرة من الموارد الاقتصادية في ظل التكنولوجيا السائدة في البلد، وعلى المجتمع أي يختار الكمية والنوعية التي يرغب فيها من كل سلعة أو خدمة، ولتطوير عملية الاختيار هذه يستخدم الاقتصاديون منحنى افتراضي (Kungu,2013).

### التضخم:

يقصد بالتضخم ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة والتي تكون عادة سنة واحدة أو أكثر، لا يعتبر كل ارتفاع في الأسعار تضخماً، فقد يحصل ارتفاع في أسعار سلعة معينة أو مجموعة من سلع كالمنتجات الزراعية مثلاً لأسباب تسويقية أو إنتاجية محصورة بتلك السلع كتأثير العوامل المناخية على الإنتاج أو قد تكون الأسباب موسمية كارتفاع الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية خلال مواسم معينة كالأعياد مثلاً. مثل هذه التغيرات السعرية لا تعتبر تضخماً، لأن مفهوم التضخم يتصف بالاستمرارية والشمول، فهو من جهة يعني ارتفاع في المتوسط العام لأسعار جميع السلع والخدمات المنتجة وبذلك تحقق صفة الشمولية. ومن جهة أخرى يعني أو ارتفاع الأسعار هو ليس مؤقت بموسم معين أو عوامل طارئة وإنما هو ظاهرة مستمرة لسنة أو أكثر ولأسباب اقتصادية كلية (Green, 2003).

لقياس التغير في المستوى العام للأسعار يمكن استخدام عدة مقاييس يطلق عليها إحصائياً الأرقام القياسية وأهمها (العيسى، قطب، ٢٠٠٦):

١- **المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي:** وهو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي ولذلك فهو يعتبر مقياس عام لمعدلات التضخم في السنة الواحدة ويحتسب بالطريقة الآتية:

$$\text{المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي} =$$

الناتج المحلي الأسمى / الناتج المحلي الحقيقي  $\times 100$

٢- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك:** في كثير من الحالات ينصب الاهتمام بشكل خاص على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك بدلاً من قياس المعدل العام لارتفاع الأسعار والذي يمكن احتسابه بعدة طرق أهمها ما يلي:

١- **الرقم القياسي البسيط:** وهو عبارة عن نسبة مجموعة أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية إلى أسعارها في سنة سابقة وتسمى سنة الأساس وفق المعادلة الآتية:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} =$$

مجموع أسعار السنة الجارية / مجموع أسعار سنة الأساس  $\times 100$

ب- **الرقم القياسي المرجح:** ويحتسب بقسمة مجموع الأسعار المرجحة للسلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية على مجموع الأسعار المرجحة لنفس السلع والخدمات في سنة الأساس وفق المعادلة الآتية:

$$\text{الرقم القياسي المرجح} =$$

مجموع (الأسعار  $\times$  الأوزان الترجيحية) الجارية / مجموع (الأسعار  $\times$  الأوزان الترجيحية) سنة الأساسي  $\times 100$

ج- **الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك:** يستخدم في احتساب هذا الرقم الإنفاق الاستهلاكي الكلي مقيماً بأسعار السنة الجارية ويسمى الاستهلاك الاسمي مقسوماً على الإنفاق الاستهلاكي نفسه مقيماً بأسعار سنة الأساس والذي يطلق عليه الاستهلاك الحقيقي بموجب المعادلة التالية:

$$\text{الرقم القياسي العام} =$$

الإنفاق الاستهلاكي الاسمي / الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي  $\times 100$

يؤثر التضخم بطريقة سلبية على بعض فئات المجتمع وتأثيرات موجبة على فئات أخرى في آن واحد، أي أنه يؤدي إلى ارتفاع بعض الفئات الاجتماعية من ارتفاع الأسعار وتضرر فئات أخرى، وبالتالي فإن التكلفة الاجتماعية الصافية تعتمد على مقدار الانتفاع والضرر؛ إذا أن ارتفاع الأسعار يؤثر بشكل سلبى على أصحاب الدخل النقدية الثابتة، وأصحاب المدخرات النقدية سواء بفائدة أو بدون، والمتعاقدون تجارياً على تسليم بضائع في المستقبل، المقرضون لمبالغ نقدية بسعر فائدة ثابت، أما المستفيدون فهم أصحاب الدخل المتغيرة، المقرضون بأسعار فائدة ثابتة على اختلاف أنواعهم سواء كانوا مقترضين لأغراض استهلاكية كشرء منزل أو شقة سكنية، أصحاب الثروات المالية، وأصحاب المدخرات بالعملة الأجنبية الذين يستفيدون من التضخم(العيسى وقطب، ٢٠٠٦).

### البطالة:

أخذت البطالة أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل؛ لذا استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على عناية أصحاب القرارات السياسية، وكذلك على اهتمام الباحثين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، باعتباره موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية عموماً والساحة العربية خصوصاً. لذا لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد والاجتماع إلا وتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش، وتمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدول العربية والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه ، يعني المفهوم العام للبطالة وجود عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل في مجتمع من المجتمعات(كروش، ٢٠١٦).

والبطالة بمفهومها الاقتصادي الإحصائي لها شروط معينة تحتسب بموجبها معدلات البطالة إحصائياً وهو

أن تتوفر في الشخص العاطل عن العمل الشروط التالية(العيسى وقطب، ٢٠٠٦):

١- أن يكون العامل قادراً على العمل أي لا يكون مريضاً أو عاجزاً عن العمل ذهنياً وبدنياً.

٢- أن يكون العامل راغباً في العمل.

٣- أن يكون العامل مستمراً بالبحث عن العمل.



لاحتساب معدلات البطالة إحصائياً يتبع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام أو المسح العام بالنظر لما يتطلب ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة. وعادة يجري احتساب معدلات البطالة في الدول المتقدمة مرة كل شهر أو ثلاثة أشهر ويصنف الأشخاص الذين يتراوح عمرهم بين الحد الأدنى والحد الأعلى لعمر العمل في أحد ثلاث مجموعات:

١- **مستخدم:** يصنف (مستخدم) كل من يشغل عملاً بدوام كامل أو جزئي حتى وإن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم.

٢- **غير مستخدم:** يصنف كعاطل كل من لا يشغل وظيفة أو عمل وأنه مستمر بالتفتيش عن فرص العمل خلال المعنى.

٣- **خارج القوة العاملة:** وهم المتقاعدون عن العمل بشكل كامل والطلاب المستمرون بالدراسة ولا يشغلون أي عمل، والأمهات المتفرغات للعناية بالبيت والأطفال، والأشخاص الذين يتوقعون عن التفتيش عن عمل بسبب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة لعدم توافر فرص العمل المناسبة لهم، والأشخاص الذي هم دون سن العمل القانوني وهو ١٥-١٦ سنة فما دون أو أعلى من سن التقاعد وهو ٦٥ سنة فما فوق.

يحتسب معدل البطالة كنسبة مئوية من حجم قوى العمل المدنية أو قوة العمل الإجمالية والتي تشمل قوى العمل المدنية بالإضافة إلى العاملين في القوات المسلحة، أي أن:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل المدنية أو الإجمالية}} \times 100$$

تقسم البطالة نظرياً إلى ثلاثة أنواع رئيسية حسب العوامل التي ترتبط بها وهي:

١- **البطالة الاحتكاكية:** يقصد بها البطالة المؤقتة التي ترتبط بعوامل وقتية عابرة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوة العاملة أو سوق العمل أو طبيعة العمل نفسها.

٢- **البطالة الدورية:** وهي أهم نوع من أنواع البطالة لكونها ترتبط بالتقلبات الاقتصادية الدورية في الطلب الكلي والإنتاج الكلي.

٣- **البطالة الهيكلية أو البنوية:** وهي البطالة الناتجة عن حالة عدم التوافق بين مؤهلات ومهارات ومكان تواجد العمال مع فرض العمل المتاحة.

## الاقتصاد الأردني:

يعتبر الاقتصاد الأردني من الاقتصاديات المحدودة الموارد صغير الحجم في المنطقة، ويصنف من ضمن أفقر الدول في العالم، وعلى الرغم من الأردن محاط بأكبر احتياطات العالم من النفط الخام إلا أنه لا يملك أي مورد للنفط الخام، ولذلك فإن واردات النفط الخام تعتبر أحد أهم مصادر استنزاف النقد الأجنبي للاقتصاد الأردني. ويمتلك الأردن كميات كبيرة من الفوسفات والبوتاس إلا أن هذه المنتجات مثل غيرها من المواد الأولية عرضة لتقلبات الأسعار، كما أن الأردن يواجه نقصاً حاداً في مصادر المياه مما يجعل القطاع الزراعي عرضة للجفاف من وقت لآخر بالإضافة إلى عدم استغلال كافة الأراضي الصالحة للزراعة بسبب نقص الموارد الطبيعية وضعف الإمكانيات الصناعية في الأردن، لذلك فإن قطاع الخدمات يعتبر القطاع الرائد في الاقتصاد الأردني حيث يمثل نصيب قطاع الخدمات النسبة الأكبر من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بين قطاعات الاقتصاد (السقا، ٢٠١٠).

وقد عانى الأردن في الثمانينات من أزمة المديونية، ففي عام ١٩٨٨ أعلن الأردن عجزه عن الوفاء بديونه الخارجية، حيث بلغ حجم المديونية الخارجية (٦) مليار دولار، أي ما نسبته (١١٠%) من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، ولعل من أهم العوامل التي أسهمت في وقوع الأزمة ارتفاع العجز في الموازنة، وتباطؤ النمو الاقتصادي، بالإضافة لتراجع حوالات الأردنيين العاملين في الخارج، الأمر الذي أدى إلى تبني الأردن لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (١٩٨٩ - ١٩٩٢) بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، ولكن أزمة الخليج عام ١٩٩٠ وما نتج عنها من آثار سلبية تمثلت في عودة نحو (٣٠٠) ألف عامل أردني من دول الخليج العربي، وتوقف المساعدات العربية، وانحسار أسواق الصادرات الوطنية، عطلت استمرار الأردن في تطبيق البرنامج الاقتصادي، الأمر الذي دفع الأردن لتبني برنامج جديد للتصحيح الاقتصادي للفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٨)، بهدف معالجة الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، ولتحقيق الاستقرار المالي (الطعامنة، ٢٠٠٤).

وبسبب ضيق قاعدة الموارد فإن الأردن يعتمد إلى حد كبير على الدول العربية المجاورة له، ولهذا السبب عانى الاقتصاد الأردني من ويلات التقلبات السياسية والاقتصادية التي عصفت بالمنطقة والتي بدأت بالعدوان العراقي على دولة الكويت، وانتهت بحرب العراق عام ٢٠٠٣، الأمر الذي جعل النقد الأجنبي في الأردن عرضة للتقلب الحاد مع أي صدمة خارجية، خاصة إيرادات السياحة، وإيرادات التحويلات والمساعدات النموية، والإعانات من الدول النفطية المجاورة، وقد انقسم العالم العربي عقب العدوان العراقي على الكويت إلى معسكرين

وباعتبار الأردن من الدول المؤيدة للعراق فقد تأثر الاقتصاد الأردني بشكل كبير نتيجة العدوان، فقد انخفضت تحويلات العمال المهاجرين إلى الأردن بشكل واضح، كما أن المساعدات النفطية الخليجية للأردن قد توقفت، وكان للعقوبات الاقتصادية التي أقرتها الأمم المتحدة على العراق أضراراً كبيرة على القطاع الخارجي الأردني؛ باعتبار أن العراق هو الشريك التجاري الأول للأردن، وقد تأثرت شتى أنواع القطاعات في الأردن مثل قطاع النقل والزراعة والصناعة، كما تأثرت أعداد السائحين إلى الأردن بشكل كبير (السقا، ٢٠١٠).

#### خصائص الاقتصاد الأردني:

تؤثر خصائص اقتصاد أي بلد على علاقاته الاقتصادية الخارجية، سواء كان الاقتصاد صغيراً أو كبيراً، متنوع الموارد أو مختصاً بسلعة واحدة، وفيما يلي أهم خصائص الاقتصاد الأردني (جديتاوي، ٢٠٠٢):

- صغر حجم الاقتصاد
- سيطرة قطاع الخدمات
- النمو المرتفع للسكان
- الفقر والبطالة
- محدودية الموارد البشرية

## المبحث الثاني: الربحية

هدف تعظيم الأرباح هو من الأهداف الأساسية التي تسعى الشركات لتحقيقها، بشكل يزيد من قيمة ثروتها وثروة المساهمين فيها، فتحقيق الربح هدف يساعدها على الاستمرارية والبقاء، وتدعيم مركزها المالي وزيادة ثروة ملاكها، كما يعزز ملامتها المالية وسيولتها، الأمر الذي يجعلها قادرة على مواجهة المخاطر والالتزامات التي تعترض مسارها، ذلك خلافاً للخسائر التي تؤدي إلى تراجع المركز المالي للشركة، وتآكل ثروات وحقوق المالكين، وتعرضها للفشل المالي والتعثر، مما يؤدي إلى تصفيتها وإفلاسها (المعاينة، ٢٠١٨).

### مفهوم الربحية:

تسعى إدارة الشركات دائماً إلى تحقيق أكبر عائد وربح ممكن للملاك، فتحقيق الربح وحجمه هو المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة، وكفاءة الشركة ككل، وحتى تتمكن الشركات من تحقيق الأرباح، ينبغي أن تكون إيراداتها أكبر من تكاليفها ومصاريفها (حسين، ٢٠١٧).

الربح لغةً "هو الكسب الناتج عن التجارة، فيقال ربحت تجارته ربح"، والربح إقتصادياً هو "الفرق بين البيع ونفقة الإنتاج، فالربح هو صافي ما يحصل عليه رب العمل من علاوة على رأسماله" (حنكة، ٢٠١٥).

تعرف الربحية بأنها "الزيادة الصافية في الثروة الحقيقية التي يمكن توزيعها على ملاك المنشأة في نهاية المدة دون أن تؤثر في رأسمالها"، وهي أيضاً "الناتج بين ما تحققه المنشأة من أرباح وبين الإستثمارات التي تستثمر فيها والتي تقاس من خلال العلاقة ما بين المبيعات والأرباح، أو من خلال العلاقة بين الأرباح والإستثمارات التي أسهمت في تحقيقها (حمودة، ٢٠١٥).

فالربحية هي "العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركات وبين الإستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، والتي تعد مؤشراً للحكم على كفاءتها وفعاليتها في إستخدامها لمواردها، وتمثل صافي نتائج أعداد كبيرة من السياسات والقرارات المتخذة في هذه الشركات، وبالتالي تعتبر دليلاً للأداء (شهاب الدين، ٢٠١٦).

ومفهوم الربحية باختصار هي "عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والإستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح" (كاظم، ٢٠١٤).

وتعبر الربحية عن "العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والإستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، فهي تعتبر هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية" (الحسين، ٢٠١٦).

إذاً فإن مفهوم الربحية يتمحور حول "العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة وبين الإستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، فهي تعد هدفاً ومؤشراً للحكم على كفاءة الأعمال والجهود المبذولة من طرف المستثمرين، والمالكين، والإدارة، أي كفاءة الوحدة الكلية والوحدات الجزئية على حدة" (قنيدى، ٢٠١٥).

### أهمية الربحية للشركات:

تعتبر الأرباح وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية للشركات إذا لم يكن أهمها، فمن خلال الربحية يمكنها المحافظة على إستمراريتها وبقائها، وتدعيم مركزها المالي، ويمكنها من زيادة حقوق الملكية لديها، وتعزيز ملائمتها وسيولتها، مما يزيد من قدرتها على مواجهة الأخطار، والالتزامات التي تواجهها، وتعد الربحية أحد أهم المصادر لتوليد رأس المال، فهي تعمل على زيادة ثقة أصحاب المصالح، وتجذب المستثمرين الجدد إليها، وتشجع أصحاب رؤوس الاموال من الإكتتاب وشراء أسهمها، مما يرفع من قيمة السهم لهذه الشركات في السوق المالي نظراً للطلب المتزايد عليه، كما تستخدم الربحية كمؤشر هام ومقياس أهم لأداء إدارات هذه الشركات، فهي تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية والمالكين بأن الشركة تسير في الإتجاه الصحيح، وتعطي فكرة عامة ذات سمعة جيدة عن مدى كفاءة الشركة في إدارة مشاريعها (رقادة، ٢٠١٦).

هذا وتعد الربحية مؤشراً لقدرة الشركة على تحمل المخاطر، وزيادة رأس ماله، وتشير على القدرة التنافسية للشركات وتقيس كفاءة الإدارة، ويمكن تقييم أهمية الربحية للشركات على المستويين الجزئي والكلي للاقتصاد، فعلى الجزئي هي شرط أساسي لتنافسية الشركة والمورد المالي الأرخص، فهي ليست مجرد نتيجة، ولكن أيضاً ضرورة لنجاح الشركة في فترة تزايد المنافسة، ولذلك لان الربحية هي الهدف الأساسي لأية منشأة مالية (بن شنة، ٢٠١٧).

وتعتبر ربحية الشركات المقياس الأكثر شيوعاً لأدائها، وعلى العموم فإن الأرباح المحاسبية هي الفرق بين الإيرادات والتكاليف، وتعتبر الربحية من أهم الصفات التي تضعها الشركات في تصورها، لأنها تستخدم لتقييم قدرة الشركات على تحقيق أرباح مقارنةً بجميع مصاريفها والتكاليف الأخرى ذات الصلة خلال فترة زمنية معينة، حيث تعتبر النسب المالية للربحية نسب أساسية من أجل تقييم أداء الشركات، فإذا كانت نسب الربحية عالية بالمقارنة مع الغير أو بالمقارنة مع السنوات السابقة، فإن أداء الشركة يكون أفضل وفي تطور ونمو (مخولفي، ٢٠١٧).

حيث تبرز أهمية الربحية للشركات بشكل عام من خلال الاستخدام الواسع لمفهوم الربح في العديد من المواقف في الحياة العملية، فيستخدم الربح في التقارير العامل كمقياس لنجاح المنشأة، ومعياراً أساسياً عند تقدير توزيعات الأرباح، وتحديد الضريبة السنوية للشركات، هذا وتبرز أهمية الربحية من الشركات من خلال هدفها الأساسي وهو تعظيم ثروة الملاك وتعظيم ربحية، كما تظهر أهمية الربحية للشركات من خلال الصورة التي تعكسها للمساهمين الذين يهتمون بها لأنها تمثل العائد على رأسمالهم المستثمر، وللمودعين الذين يهتمون بها لأن ربحية الشركة القوية تشكل مصدر طمأنينة لهم وحفظ أمين لأموالهم وتنميتها، فهي تعكس مركز مالي مستقر وقوي للشركة، وللمقترضين الذين يهتمون بالربحية كونها توسع من قدرة الشركة على التوسع في الإقراض، وبالتالي تزيد فرصهم للاقتراض ودعم مشاريعهم وتنميتها، فالربحية تعمل على دفع عجلة الاقتصاد، وتجعل الشركات تؤدي خدماتها وتتميز بها بأكثر ما يمكنها (القذافي، ٢٠١٢).

### مصادر الربحية:

يعد قرار الاستثمار من قبل إدارة الشركة الخطوة الرئيسية ونقطة البداية لتحقيق الربحية، فقرار الاستثمار يتمثل بكيفية استخدام الشركة للموارد المتاحة له بشكل أمثل، واقتناء مختلف أنواع الموجودات التي لديه، حيث يظهر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة على مختلف أنواع الأصول بطريقة متوازنة بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات، دون زيادة تؤدي لتعطيل الموارد، ودون نقصان يؤدي إلى فوات الفرص، ويعد قرار التمويل والمتعلق بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للشركات لتمويل الاستثمار في موجوداتها الخطوة الثانية للإدارة، حيث ينعكس القرار التمويلي على ربحية الشركات من خلال ترتيب مصادر الأموال بشكل يمكن المساهمين من الحصول على أكبر عائد ممكن (السوق، ٢٠١٧).

وتعتمد الربحية على درجة التوازن بين السيولة والضمان، فهناك علاقة طردية بين السيولة والضمان، إذ أنه كلما زادت قدرة الشركة وسيولته على مواجهة السحوبات وأية ظروف طارئة زادت ثقة المتعاملين مع الشركة، الأمر الذي ينعكس طردياً على ربحية هذه الشركات بتوجه المدخرين والمستثمرين إليها، وتعتمد الربحية أيضاً على الموازنة بين أنواع الودائع لديها، إذ لا تعتبر الودائع تحت إشعار أو لأجل أكبر تكلفة بكثير من الودائع تحت الطلب، إلا أنها تتيح بالشركة مجالاً أوسع للاستثمار لأجل طويلة نسبياً، وتحقيق عوائد أكبر من تلك التي تحققها الودائع قصيرة الأجل أو تحت الطلب (عبد الحق، ٢٠١٠).

كما إن لحجم الشركة دور كبير وفاعل على الربحية، فكبر حجم الشركة مقاساً بإجمالي موجوداته يؤدي إي انخفاض معدل العائد على الموجودات بالنسبة للشركات الكبيرة مقارنة بالأخرى الصغيرة، إلا أن زيادة حجم الموجودات في الشركات يزيد من قدرتها على التوسع في استثماراتها، وبالتالي سوف يؤدي إلى زيادة ربحتها كون الإمكانيات للاستثمار لديها كبيرة ومتوافرة، مما يسهل عليها من دخول الفرص الاستثمارية وانتهازها، كما إن الشركات التي تمتلك حقوق ملكية كبيرة، تكون الأموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع، وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور المتعاملين مع هذه الشركات مما ينعكس على حجم الودائع، الأمر الذي يؤثر بالتالي على زيادة ربحتها (الحسين، ٢٠١٦).

### مقاييس الربحية:

يعد مؤشر الربحية من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم أداء الشركات، إذ يستطاع من خلالها قياس قدرة الشركة على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة، وهذا يعني بأن الربحية تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار الشركات وتوسعها، فاستخدام نسب الربحية يمكن المستثمرين من معرفة مدى نجاح الإدارة للشركة في غدارة الأصول لديها بكفاءة وفاعلية، فنسب الربحية تعد المعيار الأمثل للحكم على الأداء الكلي للشركة، وتعد اهم المؤشرات التي تهتم المحللين الماليين والإدارة، لكونها تعكس نتائج تحليل النسب المالية الأخرى (سلمان، ٢٠١٣).

تعد الربحية المؤشر المالي الذي يستخدم في تقييم أداء الشركات، فالهدف الأساسي منه خلق الثروة للملاك، حيث تعطي نسب الربحية صورة عن الأداء المالي المتحقق فعلياً، فلقياس ربيحة الشركات ظهرت مجموعة كبيرة من النسب المالية يمكن قياس الربحية من خلال تحليلها وتقييمها، ومنها ما يلي (محمد، ٢٠١٤):

- معدل العائد على الموجودات ROA: وهو من اوسع النسب التي تستخدم في قياس الأداء المالي، فهو يبين قدرة الإدارة في الحصول على الودائع بتكلفة معقولة، وتوجيهها في استثمارات مربحة، فيعبر هذا المعدل عن ربحية كل دينار من كل موجود يمتلكها الشركة، ويقاس بتقسيم الأرباح الصافية على إجمالي الموجودات.

تستخدم هذه النسبة للحكم على مدى كفاية الإدارة في استغلال أصول الشركة، إذ إن هنالك علاقة طردية بين معدل العائد على إجمالي الأصول وبين درجة الأمان، فكلما زاد معدل العائد على إجمالي الأصول "الموجودات" زادت قدرة حقوق الملكية على مقابلة الأصول الخطرة، مما يحقق الأمان، وتقاس هذه النسبة كالاتي(شاهين، ٢٠١١):

**معدل العائد على الأصول "الموجودات" = صافي الربح/ إجمالي الأصول "الموجودات"**

وتستند هذه النسبة في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي أسهمت في تحقيقه، وتعرف بأنها "قدرة استثمار معين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه، وهي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام أصولها في نشاطها الأساسي، وهي نسبة ربح العمليات إلى الموجودات"(السوق، ٢٠١٧).

فمعدل العائد على الأصول هو معدل كلاسيكي لقياس كفاءة الشركات، فهو يقوم بقياس قدرة الشركة على توظيف الأموال بالطريقة المثلى، أي يقيس كفاءة إدارة الشركة في استخدام مجموع الأصول، ومن خلاله يمكن قياس الدخل الصافي لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال فترة معينة(بن مداني، ٢٠١٧).

ومن وجهة نظر أخرى، يعد معدل العائد على الأصول مقياساً لكفاءة الأداء التشغيلي للمنشأة، فيجب لاحتسابه الاقتصار على الأصول المشاركة فعلياً في العمليات العادية للمنشأة، كما يجب استخدام صافي ربح العمليات، بالاقصصار على الأرباح التي تتولد نتيجة تشغيل هذه الأصول قبل الضرائب والمصروفات والإيرادات الأخرى، حيث يمكن تبرير استعمال الربح قبل الضرائب والإيرادات والمصاريف، كون الضرائب لا سيطرة للمنشأة عليها، وان المصروفات والإيرادات الأخرى لا تنتج عادةً من النشاط الأساسي للمنشأة (القذافي، ٢٠١٢).

■ معدل العائد على حقوق الملكية ROE: ويشير هذا المقياس إلى مقدرا صافي الدخل الذي تم تحقيقه مقابل كل دينار ساهم به المالكون كجزء من مصادر تمويل الشركة، ويقاس بتقسيم الأرباح الصافية على حقوق الملكية(بن مداني، ٢٠١٧).

■ معدل هامش صافي الربح NPM: يشكل هذا المعدل مقياس لصافي الأرباح التي تم تحقيقها بعد الفوائد والضرائب والمصاريف لكل دينار من الإيراد المتحصل، فالنسب المرتفعة من هذا المؤشر تدل على ربحية عالية، وقدرة جيدة للشركة في التحكم بمصاريفه وتكاليفه مقارنة بالمنافسين، ويقاس بتقسيم صافي الربح على صافي الإيراد(Durrah, et al., 2016).



▪ معدل ربحية السهم EPS: يقيس معدل ربحية السهم حصة كل سهم من صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب المتحقق في نهاية السنة المالية، فيعتبر مؤشراً مهماً من مؤشرات الأداء وتحديد سعر السهم في السوق، لكونه يقدم معلومات إضافية لمستخدمي القوائم المالية تساعد في اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية وتقاس بطرح توزيعات الأسهم الممتازة من صافي الربح مقسوماً على معدل الأسهم المتداولة (عثمان، ٢٠٠٨).

وتعكس مؤشرات الربحية الأداء الكلي للشركات، إذ تبيّن نسب الربحية مدى قدرة الشركات على خلق الأرباح من العمليات التي تقوم بها، حيث لا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة فحسب، بل هي موضع اهتمام المودعين والملاك والمقرضين، فضلاً أن هذه المؤشرات تعد من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للشركات، وتمكن من قياس قدرتها على تحقيق عائد مالي صافي من الأموال (بولحية، ٢٠١٦).

وفيما يلي سيتم تناول معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE بقليل من التفصيل فيما يلي:

## المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تشمل الدراسة على عرض لمجموعة من الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتم عرض في هذا الجزء العديد من الدراسات الأجنبية والعربية، وتم تصنيفها تبعاً للتسلسل الزمني من الأحدث للأقدم، وتم توضيح ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

دراسة (Ismail et al., 2018)، بعنوان:

### "Macroeconomic Factors Affecting Performance of Insurance Companies in Malaysia".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل الاقتصادية الكلية التي تؤثر على أداء شركات التأمين في ماليزيا. تم الإبلاغ عن عدة عوامل مرتبطة بخفض ربحية شركة التأمين بما في ذلك الاعتدال في القطاعات الفرعية للتأمين، وهناك العديد من العوامل المرتبطة بأرباح الشركة، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى قسمين، هما العوامل الداخلية والاقتصادية الكلية، وتم تمثيل متغيرات الاقتصاد الكلي من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، مؤشر أسعار المستهلك (CPI) ومعدل الفائدة (IR)، وتم تقديم أداء الشركة من قبل العائد على الأصول (ROA). وقد تم جمع البيانات من تقرير الشركة السنوي لست شركات تأمين مدرجة في بورصة ماليزيا من عام ١٩٩٦-٢٠١٥، تم إجراء معامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار لقياس بين المتغيرات.

أظهرت النتائج بأنه يوجد علاقة سلبية معدل العائد على الموجودات وربحية الشركات، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي والأشعة له تأثيراً مهماً على عائد النفقات عند مستوى هام ١٠% باستثناء مؤشر أسعار المستهلك، ويعني أن مؤشر أسعار المستهلك يعطي تأثيراً أقل على أداء شركة التأمين، ويرتبط الناتج المحلي الإجمالي سلباً بأداء الشركة، وقد تبين بأنه كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما، كلما كانت ربحية الشركة أضعف، ويعني ان المستهلك يفضل الادخار من إنفاق المال اثناء التضخم، ويوجد علاقة سلبية ضئيلة مع معدل العائد على الموجودات. أوصت الدراسة على أنه ينبغي اتخاذ مزيد من الدراسة لدراسة العلاقة بين النسبة المالية والعامل الاقتصادي.

## دراسة الحنيطي والنيف (٢٠١٦) بعنوان :

محددات ربحية شركات التأمين الإسلامية دراسة ميدانية على شركات التأمين الإسلامية الأردنية هدفت الدراسة إلى استكشاف أثر المتغيرات الخارجية والمتغيرات الداخلية الممثلة بالتضخم والنمو الاقتصادي وحجم الشركة ونسبة الرفع المالي ومخاطر السيولة ومعدل الخسارة، على ربحية شركات التأمين الإسلامية في الأردن في الفترة من الربع الأول من عام ٢٠٠٨ إلى الربع الرابع من عام ٢٠١٣م. ولتحقيق هذا الهدف تكونت عينة الدراسة من جميع الشركات التأمين الإسلامية العاملة خلال فترة الدراسة والمكونة من شركتين هما شركة التأمين الإسلامي وشركة الأولى للتأمين. ولاختبار الفرضيات تم استخدام أسلوب انحدار البيانات المقطعية (بيانات البانيل) باستخدام برنامج Eviews بعد تجميع البيانات الربعية اللازمة من التقارير الدورية للشركات وللبنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن المتغيرات المستقلة التي تؤثر في العائد على الموجودات وبدلالة إحصائية هي معدل التضخم وحجم الشركة ونسبة الرفع المالي ومعدل الخسارة، في حين أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل من متغير معدل النمو الاقتصادي ومخاطر السيولة.

دراسة كانش (٢٠١٤): بعنوان: "تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين: دراسة تطبيقية على الشركة الوطنية للتأمين، ورقة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٠)".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتقييم الأداء المالي في شركات التأمين و تكونت عينة الدراسة من الشركة الوطنية للتأمين SAA، وذلك من خلال الفترة الواقعة ما بين (٢٠١١-٢٠١٣)، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد. وبعد إجراء التحليل الإحصائي أشارت النتائج إلى أن رأس المال العامل الدائم خلال فترة الدراسة كان سالب، كما يدل على أن الأموال الدائمة غير كافية لتغطية الأصول الثابتة لديها مع عدم وجود هامش أمان، وذلك ما يؤكد عدم سلامة المركز المالي على المستوى القصير والمتوسط، كما تبين بأن رأس المال العامل الدائم قد شهد انخفاض خلال السنة الأولى. أوصت الدراسة إلى أنه يجب على المؤسسة التحكم في التكاليف بأنواعها، لأن هذا يساعد على زيادة المردودية بنوعها المالية والاقتصادية، والتخفيض في الاحتياجات في رأس مال العامل، وذلك من خلال التحكم في عناصر دورة الاستقلال.

**"The Effect of Selected Macroeconomic Variables on the Financial Performance of Private Equity Firms in Kenya".**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على الأداء المالي في الشركات ذات الملكية الخاصة في كينيا. فقد شهدت كينيا نشاط نابض بالحياة فيما يتعلق باكتساب الشركات المحلية من خلال الملكية الخاصة حجم معاملات، ومن المعروف أن بعض شركات الاستثمارات الخاصة البارزة معروفة وهي مدرجة في بورصة كينيا مثل Centum Investments و Trancentury Group، وهناك عدد من شركات الاستثمارات الخاصة التي تحقق النجاحات في كينيا وتكون شركات متعددة الجنسيات مثل مجموعة أبراج، وصندوق كارلايل سوبهارا أفريقيا، وصندوق أفريكان كابيتال بارتنرز الإفريقي، ومن الصعب التحقق من المعلومات الدقيقة حول الصفقات المالية. تم اختيار مجموعة من المتغيرات مثل معدل التضخم، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات إقراض البنوك، وسعر صرف الدولار مقابل المخاطر النظامية، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل نموذج الانحدار المتعدد.

أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأنه يوجد علاقة إيجابية وقوية بين متغيرات الاقتصاد الكلي وعائد الاستثمار المحدد، كما يظهر عائد الاستثمار المتأثر بمتغيرات أخرى غير متضمنة في الانحدار وبشكل أكثر تحديداً مصطلح الخطأ، كما تبين بأنه يوجد علاقة إيجابية بين المتغيرات المستقلة والمستقلة وإن كانت بدرجات متفاوتة، تم تحديد إجمالي الناتج المحلي والتضخم والبنوك التي تقرض أسعار الفائدة في هذا النظام الخاص لتكون عوامل الاقتصاد الكلي التي كان لها الأثر الإيجابي الأكبر على الأداء المالي لشركات الاستثمارات الخاصة في حين أظهر سعر صرف الدولار مقابل عملة الفلي علاقة سلبية.

**دراسة الحنيطي (٢٠١١) بعنوان " أثر التضخم على أسعار الأسهم : بورصة عمان للأوراق المالية نموذجاً:**

هدفت هذه الدراسة للتركيز على أثر التضخم على أسعار الأسهم في بورصة عمان للأوراق المالية (١٩٨٠-٢٠٠٥). وقد أظهرت نتائج اختبار فرضيات البحث الرئيسية الأولى وفرعاتها إلى أن هناك علاقة بين التضخم وبين أسعار كافة الأسهم المتداولة في بورصة عمان، كما تم إثبات وجود هذه العلاقة بين التضخم وبين أسعار أسهم كل من قطاع البنوك، وقطاع التأمين، وقطاع الخدمات، وقطاع الصناعة كل على حده.

كما أشارت نتائج البحث إلى إيجابية اختبار الفرضية الرئيسية الثانية وفرعاتها وأنها ذو دلالة إحصائية بوجود أثر طردي للتضخم على أسعار كل من القطاعات التالية: قطاع البنوك، وقطاع التأمين، وقطاع الخدمات، وقطاع الصناعة. وطبقاً لذلك فإن المستثمرين يأخذون بعين الاعتبار معدل التضخم كأحد محددات أسعار الأسهم وبالتالي كأحد محددات العائد، وأن باستطاعة البنك المركزي التأثير على أسعار الأسهم عن طريق تغيير معدل التضخم.

#### ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

لاحظ الباحث من خلال استعراض الدراسات السابقة الدراسة الحالية بأنها درست أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية شركات التأمين الأردنية كعينة؛ إذ تعد الدراسة الحالية الوحيدة (وفقاً لمعلومات الباحث) التي تناولت الأثر المباشر لمتغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية شركات التأمين الأردنية.

## الفصل الثالث

### منهجية الدراسة

#### المقدمة:

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً بيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

#### أسلوب الدراسة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ظهر جلياً أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والعملية للموضوع اعتماداً على المصادر والمراجع المختلفة كالكتب، المقالات والمجلات العلمية وغيرها، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف تسهيل قياس المتغيرات المستخدمة في النموذج.

من أجل تقدير "أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية قطاع شركات التأمين الأردنية" استخدمت الدراسة أسلوب ال panel Data، كما قام الباحث بالاعتماد على نموذج الأثر العشوائي Random Effect اعتماداً على اختبار Hausman، متضمناً ثلاثة متغيرات مستقلة نسبة التضخم، نسبة البطالة، معدل النمو الاقتصادي بالإضافة إلى العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمتغيرات تابعة.

#### منهج الدراسة:

يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وهو ما يعمل على قياس ظاهرة معينة وتطبيقها وتحليلها ومن ثم وصفها بشكل دقيق يتناسب مع النتائج التي تم التوصل لها.

#### مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان وذلك حسب دليل الشركات من الموقع الرسمي لبورصة عمان والبالغ عددها ٢٢ شركة صناعية حتى نهاية العام ٢٠١٧، والموزعة على جميع القطاعات الصناعية.

## عينة الدراسة:

تم تضمين جميع شركات التأمين الأردنية في عينة الدراسة، وتم استبعاد الشركات التي لا تنطبق عليها الشروط التالية:

١. أن تكون الشركة متداولة في السوق المالي خلال فترة الدراسة.
  ٢. أن لا تكون الشركة معرضة للتصفية الإجبارية أو الاختيارية.
  ٣. تتوفر للشركة جميع البيانات اللازمة لاحتساب متغيرات الدراسة، والخاصة بمتغيرات نموذج الدراسة، للفترة كاملة (٢٠٠٥-٢٠١٧)
- وبعد تطبيق الشروط المذكورة على جميع شركات التأمين الأردنية ، فقد اقتضت عينة الدراسة على (١٩) شركة التأمين.

## الأساليب الإحصائية:

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتماداً على الدراسات السابقة تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات ويمكن توضيحها فيما يلي:

### ١. اختبار جذر الوحدة: (Unit Root)

قام الباحث باختبار الاستقرار (Stationary) للسلاسل الزمنية لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة.

اختبار استقرار بيانات السلسلة الزمنية (جذر الوحدة):

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة الاستقرار في السلسلة، وسيتم التركيز على اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لأنها من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، وحيث إن جذور الوحدة تتركز على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات فإن اختبارات جذور الوحدة تتركز على فرضية إن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإسقاط هذا الفرض يؤدي إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي.

أولاً: اختبار ديكي فوللر البسيط (Dickey-Fuller ١٩٧٩، اختبار ديكي فوللر المركب) (Augmented Dickey-Fuller ، ١٩٨١).

ثانياً: بيرون فيليبس (Phillips and Perron ، ١٩٨٨).

## اختبار ديكي فوللر البسيط ديكي فوللر المركب:-

ويعتبر اختبار ديكي فوللر من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، ومضمون هذا الاختبار، إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعنى عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية ( $p=1$ )، ويلاحظ إن اختبار ديكي فوللر البسيط قائم على فرض إن حد الخطأ ذو إزجاج ابيض أي انه لم يضع في اعتباره إمكانية وجود ارتباط ذاتي وهذه نقطة الضعف في الاختبار لذا تم تعديله بديكي فوللر المركب أو المعدل.

يقوم اختبار ديكي فوللر المركب على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكي فوللر البسيط، وعليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة متغيرات بفترة إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ. (الرشيد، محمود ٢٠١٠).

ويتم اختبار ADF على ثلاثة توصيفات (Specification - ٣)، وذلك لأن توزيع (ADF) للقيم الحرجة يتأثر بمدى وجود الثابت من عدمه):

١- إجراء انحدار بوجود ثابت واتجاه عام.

٢- إجراء انحدار بوجود ثابت فقط.

٣- إجراء انحدار بدون وجود ثابت أو اتجاه عام.

اختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron ، ١٩٨٨)

يقوم هذا الاختبار على إدخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية، وما يميز هذا الاختبار انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية، فهو ذو قوة اختباريه اكبر من اختبار ADF، حيث انه يختلف عن DF و ADF في انه يحتوى على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الفروق الأولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعاملي (Non Parametric Correlated) ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطى للزمن أي أنه لا يستند إلى توزيع معامل لحد الخطأ.



## طرق علاج صفة عدم السكون في بيانات السلسلة الزمنية:

ولتجنب الآثار التي تنعكس على عدم استقرار السلسلة الزمنية يجب معالجة عدم استقرارها عن طريق إحدى المعالجات المعروفة مثل طريقة الفروق وطريقة التحويل اللوغريثمي وغيرها. ومن أهم طرق تحقيق استقرار السلسلة الزمنية هي طريقة الفروق وتقوم هذه الطريقة على مبدأ طرح القيم بعضها من البعض الآخر وغالباً نتيجة هذه العملية الحصول على بيانات قيمتها اصغر من البيانات الأصلية وهذا يعنى تقليل التبادل، وهذه الطريقة تكون صالحة لمجموعة من البيانات على خلاف الطرق الأخرى التي تضع قيوداً على البيانات فمثل التحويل اللوغريثمي استخدامه يشترط عدم وجود قيم سالبة في البيانات، عموماً طريقة الفروق من أكثر الطرق استخداماً في البيانات بشكل عام وفي بيانات السلاسل الزمنية بشكل خاص. (فندل، ٢٠٠٥).

## نماذج الدراسة :

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 INF_{it} + \beta_2 GDP_{it} + \beta_3 UNE_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1 INF_{it} + \beta_2 GDP_{it} + \beta_3 UNE_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$ROA_{it}$ : معدل العائد على الأصول.

$ROE_{it}$ : العائد على حقوق الملكية

$INF_{it}$ : نسبة التضخم.

$GDP_{it}$ : الناتج المحلي الاجمالي

$UNE_{it}$ : نسبة البطالة

$\varepsilon$  : حد الخطأ

$\beta_0$  : مقطع الانحدار

$\beta_1 , \beta_2 , \beta_3$  : معاملات الانحدار لقياس اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

## مصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات من خلال الاعتماد على مصدرين رئيسيين هما:

- المصادر الثانوية: تركز الدراسة على العديد من الكتب والدراسات السابقة والمقالات المنشورة في المجلات المحكمة والرسمية وغير المحكمة ورسائل الماجستير المنشورة وغير المنشورة.
- المصادر الأساسية: البيانات التي قام الباحث بجمعها ضمن ميدان الدراسة.

## الفصل الرابع

### تحليل البيانات واختبار الفرضيات

#### المقدمة:

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتمادا على الدراسات السابقة قام الباحث باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EViews، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات، ويمكن توضيحها من خلال المراحل التالية:

#### اختبار سكون السلاسل الزمنية:

أثبتت العديد من الدراسات القياسية (Yule) (Stock and Watson) Plosser & Nelson)، أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية تتسم بعدم الاستقرار ناتجا عنها مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Régression) ويظهر ذلك من خلال النتائج المضللة التي يتحصل عليها حيث تكون قيم  $R^2$  مرتفعة حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وعليه لا بد من التأكد من استقرار متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار (ADF) Augmented Dickey Fuller لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة بحيث تكون الفرضية الصفرية هي احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو بالرفض بملاحظة قيمة الاحتمالية "Probability"، فإذا كانت أقل من (0.05) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أكبر من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض فرض الأساس بوجود جذر الوحدة والحكم باستقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة.

واستنادا لدراسة (Mamta,2004) الذي يرى أن اختبار (ADF) غير قادر على التمييز الجيد لسكون السلاسل الزمنية، لذا سيتم إجراء اختبار (Phillips perron (PP) والذي يتميز بقدرته على إعطاء تقديرات قوية في حالة السلاسل التي لها ارتباط متسلسل وتباين غير ثابت.

## اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر وفيلبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (1) إن كل المتغيرات مستقرة عند المستوى، حيث إن قيمة المعنوية اقل من 1% ، وبالتالي تم رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة إي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة وهذا يشير إلى أن تأثير كافة الصدمات المؤقتة سوف يتلاشى مع الزمن في المدى الطويل خاصة أن اختبار فيلبس بيرون يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية واشمل من اختبار (ديكي فولر) وبالتالي البيانات أصبحت جاهزة للتحليل

### الجدول ( 1 ) نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

الاختبار		المتغيرات
PP-Fisher chi-sq	ADF-Fisher Chi-sq	
المستوى Prob	المستوى Prob	
0.0000	0.0000	gdp
0.0000	0.0000	inf
0.0015	0.0034	roa
0.0050	0.0023	roe
0.0000	0.0000	une

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قام الباحث باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

### الجدول ( ٢ ) نتائج اختبار سكون البواقي

المستوى			المتغيرات
PP	ADF	التباطؤ	
0.0000***	0.0000***	2	Z=resid

\*\*\*، \*\*، \* ، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (4) تبين أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) عند المستوى، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدره تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية |0) عند مستوى معنوية 1%. ونظرا للنتائج المتحصل عليها وباعتبار أن البواقي تتسم بالسكون عند الدرجة الصفرية |0)، لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة أن المتغيرات ليست متكاملة.

## الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة :

قبل إجراء الانحدار المتعدد لا بد من التأكد من عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة بين الجدول (٥) نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة ، حيث يتبين من النتائج عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة ، وبالتالي فان البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

جدول (٥) نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة

UNE	INF	GDP	
-0.44	0.48	1	GDP
-0.05	1		INF
1			UNE

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

## فرضيات الدراسة:

**الفرضية الرئيسية الاولى :** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \geq 0,05)$  لمتغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية شركات التأمين الأردنية(العائد على الاصول).

ويتفرع من هذا الهدف عدة أهداف فرعية هي:

**الفرضية الفرعية الاولى (H01):** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  لنسبة التضخم على ربحية شركات التأمين الأردنية(العائد على الاصول).

**الفرضية الفرعية الثانية (H02):** لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  للنتائج المحلي الإجمالي على ربحية شركات التأمين الأردنية(العائد على الاصول).

**الفرضية الفرعية الثالثة (H03):** لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  لنسبة البطالة على ربحية شركات التأمين الأردنية(العائد على الاصول).

**الفرضية الرئيسية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  لمتغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية شركات التأمين الأردنية(العائد على حقوق الملكية).

ويتفرع من هذا الهدف عدة أهداف فرعية هي:

**الفرضية الفرعية الاولى (H01):** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  لنسبة التضخم على ربحية شركات التأمين الأردنية(العائد على حقوق الملكية).

الفرضية الفرعية الثانية (H02): لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للنتائج المحلي الإجمالي على ربحية شركات التأمين الأردنية (العائد على حقوق الملكية).  
الفرضية الفرعية الثالثة (H03): لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لنسبة البطالة على ربحية شركات التأمين الأردنية (العائد على حقوق الملكية).

نتائج اختبار الانحدار:

النموذج الأول:

اختبار الفرضيات الفرعية:

يمكن تقدير ال Data panel إما بأسلوب الأثر الثابت Fixed Effect أو بأسلوب الأثر العشوائي Random Effect ، حيث إن الاختلاف الجوهري بين الأسلوبين يكمن في مدى ارتباط العوامل الفردية وعامل الزمن مع المتغيرات المستقلة . ولتحديد أسلوب التحليل الأمثل لبيانات الدراسة تم استخدام اختبار Hausman.

من أجل اختبار الفرضيات الفرعية تم استخدام نموذج الأثر العشوائي بين المتغيرات المستقلة (نسبة التضخم، الناتج المحلي الإجمالي ، نسبة البطالة) ربحية قطاع شركات التأمين الأردنية كمتغير تابع بناء على اختبار Hausman جدول (٤) وبما ان قيمة الاحتمالية اكبر من ٥% (٠,٦٠) فان النموذج المناسب للتقدير هو نموذج الأثر العشوائي.

ويتبين من خلال الجدول (٥) ما يلي:

- عدم وجود اثر معنوي لنسبة التضخم على ربحية شركات التأمين الأردنية (العائد على الاصول) حيث بلغت قيمة الاحتمالية ٠,٢٩ ، وهي اكبر من ٥% وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى (H01) : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0,05$ ) لنسبة التضخم على ربحية شركات التأمين الأردنية (العائد على الاصول) ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0,05$ ) لنسبة التضخم على ربحية شركات التأمين الأردنية. (العائد على الاصول).

- وجود تأثير معنوي الناتج المحلي الإجمالي على ربحية شركات التأمين الأردنية(العائد على الاصول) حيث بلغ قيمة معامل التأثير ٤,٩٧، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن ١% من التغير في معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى ٤,٩٧% من التغير في ربحية شركات التأمين الأردنية(العائد على الاصول)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية( $H_{02}$ ): لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\geq \alpha_{0,05}$ ) معدل الناتج المحلي الإجمالي على ربحية شركات التأمين الأردنية(العائد على الاصول)، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\geq \alpha_{0,05}$ ) معدل الناتج المحلي الإجمالي على ربحية شركات التأمين الأردنية(العائد على الاصول).

- وجود تأثير معنوي لنسبة البطالة على ربحية شركات التأمين الأردنية(العائد على الاصول) حيث بلغ قيمة معامل التأثير ٠,٨٥، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن ١% من التغير في نسبة البطالة يؤدي إلى ٨٥% من التغير في ربحية شركات التأمين الأردنية(العائد على الاصول)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة( $H_{03}$ ): لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\geq \alpha_{0,05}$ ) لنسبة البطالة على ربحية شركات التأمين الأردنية(العائد على الاصول)، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\geq \alpha_{0,05}$ ) لنسبة البطالة على ربحية شركات التأمين الأردنية(العائد على الاصول).

- كما بلغت قيمة معامل التحديد  $R^2$  ٠,٢٩ أي إن ٠,٢٩ من التغيرات في المتغير التابع(ربحية شركات التأمين الأردنية(العائد على الاصول)) تعزى إلى المتغيرات المستقلة ، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية الاولى التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\geq \alpha_{0,05}$ ) لمتغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية شركات التأمين الأردنية(العائد على الاصول)، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\geq \alpha_{0,05}$ ) لمتغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية شركات التأمين الأردنية(العائد على الاصول)، كما بلغت احتمالية إحصائية إل ( $F > 0,0007$ ) مما يشير إلى صلاحية النموذج لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

جدول (٦) نتائج اختبار Husman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.6067	3	1.838230	Cross-section random
Dependent Variable: ROA			
Method: Panel Least Squares			
Date: 03/23/19 Time: 10:14			
Sample: 2005 2017			
Periods included: 13			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

جدول رقم (٧) نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

Dependent Variable: ROA				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 03/23/19 Time: 10:13				
Sample: 2005 2017				
Periods included: 13				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0003	-3.711158	15.07753	-55.95509	C
0.2900	-1.060833	0.132535	-0.140598	INF
0.0004	3.591247	1.385091	4.974204	GDP
0.0012	3.294653	0.259882	0.856221	UNE
5.85948	F-statistic			R-squared
7			0.299648	
0.00073	Prob(F-statistic)			Adjusted R-squared
9			0.220999	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

النموذج الثاني :

- اما بالنسبة للمتغير التابع الثاني العائد على حقوق المساهمين (ROE) فقد بين اختبار هوسمان (مرفق في الملحق) ان النموذج المناسب للتقدير هو نموذج الاثر العشوائي (مرفق في الملحق) حيث تبين من خلال نموذج الاثر العشوائي ومن خلال قيمة ال F واحتماليتها والتي كانت اكبر من ٥% وبالتالي نقبل فرضية عدم صلاحية النموذج لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ومما يؤكد ذلك ان قيمة معامل التحديد المعدل كانت سالبة ، لذلك تم استثناء معدل العائد على حقوق الملكية.



## الفصل الخامس

### ملخص النتائج والتوصيات

#### ملخص النتائج:

يتبين من النتائج ما يلي:

١. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\geq \alpha 0,05$ ) لنسبة التضخم على ربحية شركات التأمين الأردنية (العائد على الاصول) ، ويعود السبب في ذلك إلى أن شركات التأمين الأردنية تعتمد إجراءات وسياسات تهدف للحد من أثر التضخم على ربحيتها وذلك من خلال تجنب مخاطر القصور المزمّن عن تحقيق أهداف التضخم، واختلفت هذه النتيجة مع دراسة الحنيطي والنيف (٢٠١٦) و دراسة Kungu (2013) و دراسة الحنيطي (٢٠١١).

٢. وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\geq \alpha 0,05$ ) للنتائج المحلي الإجمالي على ربحية شركات التأمين الأردنية (العائد على الاصول)، ويعود السبب في ذلك إلى الناتج المحلي الإجمالي يؤثر بطريقة إيجابية على مستويات الطاقات الإنتاجية للمجتمع مما يساهم في زيادة الإقبال على خدمات شركات التأمين مما ينعكس إيجابياً على ربحيتها، واختلفت هذه النتيجة مع دراسة Ismail et al., (2018) ، دراسة Kungu (2013).

٣. وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) لنسبة البطالة على ربحية شركات التأمين الأردنية (العائد على الاصول)، ويعود السبب في ذلك إلى أن اتخاذ الإجراءات والوسائل لزيادة العائد على الاصول و تجنب التقلبات العنيفة في هذا العائد .

#### التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة، فإن الباحث يوصي بالتالي:

١. تعزيز القدرات المالية الذاتية والقدرات الفنية والإدارية لشركات التأمين الأردنية.
٢. الاهتمام بالمحددات والمؤثرات التي تؤثر في نسبة ربحية شركات التأمين الأردنية سواء كانت عوامل داخلية خاصة بالشركات أو عوامل خارجية خاصة بالظروف الاقتصادية.
٣. ضرورة التركيز على إجراء الدراسات على البلدان المختلفة لبيان فيما إذا كان هذا الأثر يختلف من بلد لآخر وتحري أسباب ذلك بما يحسن من ربحية شركات التأمين.

## قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

كتب:

البخاري، لعلو موسى، (٢٠١٠). سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، ط١، بيروت، لبنان: مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

السبهاني، عبد الحبار (٢٠١٦)، مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الكلية، ط١، إربد، الأردن. السواعي، خالد محمد. (٢٠١١). أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام «EViews»، إربد: دار الكتاب الثقافي.

الطعامنة، محمد (٢٠٠٤). الإدارة الحكومية في الأردن: الواقع ومتطلبات التغيير. ط١، القاهرة، مصر. الغالبي، عبد الحسين. (٢٠١١). سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

رسائل:

بن شنة، فاطمة (٢٠١٧). إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٤، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

بن مداني، صديقة (٢٠١٧). انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر -دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

سوفية، ايمان، (٢٠١٧). أثر بعض المتغيرات الكلية الاقتصادية على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر للفترة الممتدة بين (٢٠١٢-٢٠١٥)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

السقا، محمد إبراهيم، (٢٠١٠) "بعض الآثار الكلية لتحويلات العمالة على الاقتصاد الأردني"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، العدد (٢).

- جديتاوي، قاسم محمد (٢٠٠٢). "العولمة وآثارها المتوقعة على الاقتصاد الأردني"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.
- السوق، ريما حيدر (٢٠١٧). أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حماة، سوريا.
- مخلوفي، عائشة (٢٠١٧). إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية "دراسة حالة بنك الوطني الجزائري للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- شهاب الدين، إبتسام السيد (٢٠١٦). الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية "دراسة إختبارية على البنوك التجارية الأردنية للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٤"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- رقادة، نبيلة (٢٠١٦). دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية حالة بنك سوسبيتي جنيرال الجزائر للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- الزومان، أثير والحوشان، لجين والعنبي، أسماء والمري، مروة والمالك، والحيزان، نوف، والحمدان، حصة والهدلق، هديل والربع، روان والشهراني، (٢٠١٦). العلاقة بين الأجور والمتغيرات الكلية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)، جامعة الملك سعود.
- كروش، صلاح الدين، (٢٠١٦). البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب الربع السحري لكالدرو (محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- حمودة، إبتهاج فضل الله (٢٠١٥). أثر تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية في زيادة ربحية البنوك دراسة ميدانية على البنك الإسلامي السوداني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة شندی، السودان.
- حنكة، خولة (٢٠١٥). بيع المرابحة للأمر بالشراء ودوره في زيادة ربحية المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية لبنك البركة الجزائري -وكالة الوادي منذ إنشائه-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر.
- خالص، إلهام (٢٠١٥). أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الاجنبي المباشر: إعداد نموذج قياسي للجزائر في الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر.

- قنيدى، صبرين (٢٠١٥). إدارة السيولة والربحية في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك دبي الإسلامي (٢٠٠٩-٢٠١٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- كاظم، شيماء يونس (٢٠١٤). أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة (١٩٩٧-٢٠١١)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق.
- كانش، عبد الصمد، (٢٠١٤). تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين: دراسة تطبيقية على الشركة الوطنية للتأمين، ورقة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- القذافي، محمد الطيب (٢٠١٢). محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية "دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٥م"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، ليبيا.
- القذافي، محمد الطيب (٢٠١٢). محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية "دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٥م"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، ليبيا.
- عبد الحق، شيح (٢٠١٠). الرقابة على البنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد بوقرة، الجزائر.
- عثمان، محمد داود (٢٠٠٨). أثر مخفضات مخاطر الإنتمان على قيمة البنوك دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة **Tobin's Q**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

## المجلات:

- المعاينة، وسام (٢٠١٨). أثر درجة إستقرار ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية للفترة (٢٠٠٧-٢٠١٦)، **مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث**، ٤ (١)، ٢١-١.
- حسين، نيفين والهاشمي، ندى (٢٠١٧). **البنوك التقليدية والإسلامية في الإمارات**، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الإقتصاد، الإمارات العربية المتحدة.
- بولحية، الطيب وبوجميعة، عمر (٢٠١٦). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣)، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، (١٤)، ٢٨-١.
- الحسين، بسام (٢٠١٦). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية-دراسة تطبيقية، **مجلة جامعة البعث**، ٣٨ (٣٣)، ٧١-١٠٤.
- محمد، علي (٢٠١٤). سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية (دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م)، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، ٣٠ (١)، ٥٣١-٥٥٩.
- الخلايلة، محمود وشوابكة، أحمد حمدان (٢٠١٣). العلاقة بين نسبة الربح إلى السعر (E/P) ومتغيرات الاقتصاد الكلي: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية، مؤتم للبحوث والدراسات، **سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ٢٨(٤).
- سلمان، عماد (٢٠١٣). إستخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربيحة المصارف التجارية – بحث تطبيقي في المصارف التجارية-، **مجلة العلوم الإقتصادية**، ٨ (٣٢)، ١١١-١٣٤.
- شاهين، علي وصباح، بهية (٢٠١١). أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، **مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)**، ٥ (١)، ١-٢٩.
- الحنيطي، هناء محمد هلال، النيف، خالد لافي؛ (٢٠١٦). محددات ربحية شركات التأمين الإسلامية : دراسة ميدانية على شركات التأمين الإسلامية الأردنية، **مؤتم للبحوث والدراسات - سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ٣١ (٣)، ١١٧ - ١٥٢.
- الحنيطي، هناء محمد هلال (٢٠١١). أثر التضخم على أسعار الأسهم : بورصة عمان للأوراق المالية نموذجاً، **الفكر المحاسبي**، ١٥ (١)، ٢٣٣ - ٢٥٢.

**Magazines:**

- CHANDRASHEKAR, Raghutla; SAKTHIVEL, P.; SAMPATH, T.; CHITTEI, Krishna Reddy. (2018). Macroeconomic variables and stock prices in emerging economies: **A panel analysis Theoretical & Applied Economics**. Autumn2018, Vol. 25 Issue 3, p91-100.
- Dicky and Fuller.(1979). Distribution of the estimators for Autoregressive time series with unit root , **journal of American statistical Association**, 74,pp. 427-431.
- Dicky and Fuller.(1981). likelihood ratio statistics for Autoregressive time series with unit root, **Economtrica**, 49,4,pp.1057.
- Durrah, O., Rahman, A. A. A., Jamil, S. A., & Ghafeer, N. A. (2016). Exploring the relationship between liquidity ratios and indicators of financial performance: An analytical study on food industrial companies listed in Amman Bursa. **International Journal of Economics and Financial Issues**, 6 (2), 435-441.
- Ismail, N. Ishak, I. Manaf, N. and Husin, M.(2018). Macroeconomic Factors Affecting Performance of Insurance Companies in Malaysia, **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, Vol.22,pp.1-5.
- Kanwal, S. And Nadeem, M. (2013). The Impact of Macroeconomic Variables on the Profitability of Listed Commercial Banks in Pakistan, **European Journal of Business and Social Sciences**, Vol. 2, No.9, pp186-201.
- MamtaChowdhury, 2004, «Currency Crisis and Stock Prices in East Asian Countries:anApplicatin of Cointegratin Granger Causality», School of Economics and Finance, Working paper series, N°2004/01.
- NelsonC., and C. Plosser, «Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications», **Journal of Money Economics**, Vol. 10, 1982.
- Phillips, P.C. and Perron, P. (1988). Testing for a Unit Root in Time Series Regression. **Biometrica**, 75, 335-346.

Stock, J. H. and Watson, M. W., «Testing for Common Trends», Journal of American Statistical Association, Vol. 83, 1988.

Yule, G.U., «Why Do We Some Times Get Nonsense-Correlations Between Time-Series? A Study in Sampling and the Nature of Time-Series», Journal of the Royal Statistical Society, Vol. 89, 1926.

**Books:**

Green, W.H. (2003). Econometric Analysis, 5th Edition, Prentice Hall: Upper Saddle River, New Jersey.

Johansen.(1995). Likelihood-Based Inference in Cointegrated Vector Autoregressive Models (New York: Oxford University Press).

University papers:

Kungu, N. (2013). The Effect of Selected Macroeconomic Variables on the Financial Performance of Private Equity Firms in Kenya, Master Of Science In Finance Degree, University Of Nairobi.

الملاحق



**الملحق**  
**التحليل الاحصائي**

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: Untitled				
Test cross-section random effects				
Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary	
0.6377	3	1.696563	Cross-section random	
Cross-section random effects test comparisons:				
Prob.	Var(Diff.)	Random	Fixed	Variable
0.2150	0.002954	-0.257008	-0.189620	INF
0.4381	0.182008	5.227469	4.896693	GDP
0.3591	0.007518	1.734550	1.655041	UNE
Cross-section random effects test equation:				
Dependent Variable: ROE				
Method: Panel Least Squares				
Date: 03/23/19 Time: 11:37				
Sample: 2005 2017				
Periods included: 13				
Cross-sections included: 19				
Total panel (unbalanced) observations: 209				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2407	-1.176967	54.14109	-63.72225	C
0.6918	-0.397042	0.477582	-0.189620	INF
0.3269	0.983048	4.981133	4.896693	GDP
0.0784	1.770027	0.935037	1.655041	UNE
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				

5.835957	Mean dependent var	0.200204	R-squared
21.91452	S.D. dependent var	0.110387	Adjusted R-squared
8.994508	Akaike info criterion	20.66962	S.E. of regression
9.346333	Schwarz criterion	79892.64	Sum squared resid
9.136753	Hannan-Quinn criter.	-917.9261	Log likelihood
1.654702	Durbin-Watson stat	2.229025	F-statistic
		0.002454	Prob(F-statistic)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

		Dependent Variable: ROE		
		Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)		
		Date: 03/23/19 Time: 11:36		
		Sample: 2005 2017		
		Periods included: 13		
		Cross-sections included: 19		
		Total panel (unbalanced) observations: 209		
		Swamy and Arora estimator of component variances		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2142	-1.246008	54.00480	-67.29041	C
0.5886	-0.541664	0.474480	-0.257008	INF
0.2934	1.053324	4.962829	5.227469	GDP
0.0639	1.863088	0.931008	1.734550	UNE
Effects Specification				
Rho	S.D.			
0.1238	7.767717	Cross-section random		
0.8762	20.66962	Idiosyncratic random		
Weighted Statistics				
3.777870	Mean dependent var	0.017298	R-squared	
20.62275	S.D. dependent var	0.002918	Adjusted R-squared	
86649.12	Sum squared resid	20.55915	S.E. of regression	
1.528012	Durbin-Watson stat	1.202872	F-statistic	
		0.309789	Prob(F-statistic)	
Unweighted Statistics				
5.835957	Mean dependent var	0.016285	R-squared	
1.347393	Durbin-Watson stat	98264.49	Sum squared resid	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

# Impact of Macroeconomic Variables on the Profitability of the Jordanian Insurance Companies Sector

By

Hussein Alaa Ismail Al-Duri

Supervision

Dr. Ghazi Abdul Majeed Rgaibat

## Abstract

The study aimed to identify the impact of macroeconomic variables on the profitability of the Jordanian insurance companies sector. The study adopted the descriptive analytical method; the study population consisted of all companies registered on the ASE by (21) companies during 2005-2017. The study sample consisted of 19 Jordanian insurance companies after the exclusion of 3 companies for lack of data during the study period. To achieve the objectives of the study, the EViews was used to extract the results of the study. The results concluded that there are no significant impact for the inflation rate on the profitability of the Jordanian insurance companies (return on assets-ROA), there is a significant impact for the economic growth rate on the profitability of the Jordanian insurance companies (ROA), there is a significant impact for the unemployment ratio on the profitability of the Jordanian insurance companies (ROA) and in terms of the second dependent variable, which is the ROE, the model was inappropriate for measuring the causal relation between the dependent variable and the independent variables leading to the exclusion of the ROE. The study recommended the need that the Jordanian insurance companies pay attention to the macroeconomic variables and take into account the relationship between the profit rate and the macroeconomic variables.

**Keywords:** macroeconomics, profitability, insurance companies.